بحثت الآثار المترتبة على حكم «التمييز» بشأن التلوث في «أم الهيمان»

«شؤون البيئة»: صحة المواطنين والمقيمين أهم من كل شيء

المطر: يجب أن يكون هذا الملف أولى الأولويات لدى الحكومة الجديدة

هناك تقارير صحية علمية شارك فيها 5 قيادات من «البيئة» أكدت عدم صلاحية السكن بالمنطقة

ناقشت لجنة شؤون البيئة في اجتماعها أمس الآثار المترتبة على حكم التمييز بشأن التلوث في منطقة علي صباح السالم «ام الهيمان» وعدم صلاحية السكن فيها بناء على الشكوى المقدمة من مواطن ضد مؤسسة الرعاية السكنية والهيئة العامة للبيئة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر إنه بعد صدور الحكم القضائي البات لصالح المواطن وهو حكم تاريخي يجب تشكيل لجنة تحقيق في الموضوع وان يكون هذا الملف أولى الأولويات لدى الحكومة الجديدة ويتم التعامل معه بشكل غير مسبوق، مشيرا الى ان المنطقة تحتوي علي 1581 قسيمة سكنية و2176 منزلا حكوميا بواقع يصل الى 3784 وحدة سكنية.

وأوضح أنه بعد صدور الحكم القضائي تم تشكيل لجنة تقصي حقائق من خلال المجلس الأعلى للبيئة، فيما كلفت الهيئة العامة للبيئة معهد الابحاث للتعاقد مع جامعة هارفارد كمحكم خارجي في هذا الموضوع.

وطالب المطر بضرورة التعامل مع هذا الملف بمصداقية واعتبار صحة المواطنين والمقيمين اهم من كل شيء وان لا يكون هناك أعذار سواء بالتعويضات او اعطائهم وحدات سكنيه جديدة.

وأضاف المطر ان هذا الموضوع ليس جديدا خاصة انه في عام 1993 قام مجلس حماية البيئة قبل صدور مرسوم انشاء الهيئة العامة للبيئة بالتحفظ علي تخصيص هذه المنطقة للسكن بسبب قربها لمنشآت صناعية تخص القطاع النفطي، وفي عام 1997 بعد صدور مرسوم انشاء هيئة البيئة ذكرت بعض محاضر الهيئة رفضها لإقامة مثل هذه المناطق السكنية، ورغم ذلك مضت الحكومة قدما في إنشاء المنطقة السكنية.

وبين أنه خلال رئاسته لجنة شؤون البيئة في مجلس 2012 طالب بخروج المواطنين من المنطقة وعدم السكن بها، لافتا الى أن هناك تقارير صحية علميه نشرت في 2015 شارك فيها خمسة قيادات من هيئة البيئة تؤكد علي عدم صلاحية السكن في هذه المنطقة ،وتقرير اخر من استاذ في كلية الهندسة المدنية من جامعه الكويت يفيد بان هناك خطرا صحيا كبيرا على سكان المنطقة.

واكد المطر انه سيتم تزويد الأهالي بهذه التقارير حتي تساندهم في رفع القضايا متمنيا استمرار تكليف جامعة هارفرد في دراسة هذا الوضع البيئي حتى يتم الخروج بحلول عملية لهذه المشكلة.

وقال المطر ان المنطقة الصناعية المجاورة تضم منشآت كانت تبلغ قبل تخصيص السكن في ام الهيمان 50 مصنعا وارتفع العدد الي 230 مصنعا.

واقترح المطر استخدام هذه المنطقة وجعلها منطقة خدمات وتخزين تخدم القطاع النفطي دون ان تكون عليها مصانع جديدة مما سيوفر مبالغ مالية ضخمة تصل الي المليارات يمكن استخدامها في تعويض الاهالي او بناء وحدات سكنيه لهم.

حضر الاجتماع ممثلون عن الهيئة العامة للبيئة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية والهيئة العامة للصناعة، وجمعية السلام الأخضر.

جانب من اجتماع لجنة شؤون البيئة البرلمانية

سيتم تزويد الأهالي بتقارير تخص التلوث البيئي حتى نساندهم في رفع القضايا

المنطقة الصناعية المجاورة تضم منشآت كانت تبلغ قبل تخصيص السكن فيها 50 مصنعا

الشاهين لمحمد الفارس: ما السبب الذي منع «الخدمة المدنية» من إصدار قرار بتطبيق نظام «العمل عن بعد» بشكل دائم؟

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء د. محمد الفارس، عن سبب عدم إصدار مجلس الخدمة المدنية قرار ينظم تطبيق نظام «العمل عن بعد» بشكل دائم في الجهات الحكومية ولو بنسبة 50 في المئة من عدد العاملين.

ونص السؤال على ما يلي:

منذ بداية أزمة انتشار فيروس «كورونا» أصدرت معظم دول العالم ومن بينها الكويت، قرارات تقلل من تواجد الموظفين في مقار عملهم واعتماد سياسة العمل عن بعد كلما أمكن.

ونظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية من تطبيق نظام «العمل عن بعد»، فقد طبقت كثير من دول العالم العمل عن بعد 60 ٪ كمام طبقت بعض الدول الخليجية نظام «العمل عن بعد» بشكل دائم في الكثير الجهات الحكومية والخاصة.

وعلى ضوء ذلك تقدمت مع الزملاء الأعضاء د. حمد محمد المطر و د. عبدالعزيز طارق الصقعبي باقتراح برغبة في شهر فبراير 2021 في شأن تطبيق نشام «العمل عن بعد» بشكل موسع ودائم في الجهات الحكومية وذلك تحقيقا للعديد من الإيجابيات منها:

أولا: الآثار الإيجابية في تطبيق نظام «العمل عن بعد» على ميزانية الدولة مثل انخفاض تكاليف استهلاك الكهرباء والماء في المباني الحكومية، وانخفاض تكاليف عقود المباني الحكومية المؤجرة وإمكانية الاستغناء عنها، وانخفاض تكاليف عقود إنشاء وصيانة وتوسعة المباني الحكومية، وانخفاض تكاليف عقود التنظيف، والحراسة، والمراسلين، والضيافة، وانخفاض تكاليف عقود شراء وتركيب وصيانة أجهزة البصمة، ومكائن التصوير والأحبار والأوراق، وانخفاض تكاليف عقود شراء وصيانة وتوريد الأثاث والمكاتب والقرطاسية.

ثانيا: زيادة إنتاجية الموظفين، نظرا لتركيز نظام «العمل عن بعد» في تقييم أداء الموظفين على إنتاجية الموظف بدلا من تركيزه على محاسبة الموظف على حضوره وغيابه، وسرعة إنجاز الأعمال الحكومية وتقليل الوقت المستغرق في إنجاز المعاملات، نظرا لاعتماد نظام «العمل عن بعد» بشكل كبير جدا على تكنولوجيا المعلومات والتراسل الإلكتروني، كما يسهم بانخفاض كبير لإجمالي إجازات الموظفين – وخاصة الإجازات المرضية – نظرا لعدم حاجة الموظف طلب إجازة للتغيب عن مقر العمل، وارتفاع الروح المعنوية والنفسية لبعض الموظفين غير القادرين على الحضور اليومي إلى مقر العمل، بسبب ظروفهم الصحية أو الاجتماعية أو الأسرية، كما يوفر نظام «العمل عن بعد» الحماية الصحية للموظفين، وذلك بتحقيق التباعد الاجتماعي عند انتشار الأوبئة والأمراض.

وقد تضمن المقترح تطبيق نظام «العمل عن بعد» بشكل دائم في جميع الجهات الحكومية، على ألا يزيد عدد العاملين في الجهة الحكومية في اليوم الواحد على 50 في المئة من إجمالي عدد العاملين في الجهة، مع استثناء بعض الوظائف ذات طبيعة العمل الخاصة من تطبيق نظام «العمل عن بعد» مثل «الوظائف الصحية والأمنية».

وحيث إن مجلس الخدمة المدنية هو الجهة المختصة بإصدار القرارات المنظمة لقواعد وضوابط العمل الرسمي في الجهات الحكومية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما سبب عدم إصدار مجلس الخدمة المدنية قرار ينظم تطبيق نظام «العمل عن بعد» بشكل دائم في الجهات الحكومية ولو بنسبة 50 في المئة من عدد العاملين، لما لهذا النظام من آثار إيجابية في ترشيد النفقات العامة وفي تطوير العمل الحكومي؟

2 – هل كلف مجلس الخدمة المدنية إحدى لجانه أو ديوان الخدمة بدراسة تطبيق هذا النظام أو نظام «ساعات الدوام المرنة»؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنتائج هذه الدراسة وموعد تطبيقها، وإذا كانت الإجابة بالنفي، يرجى بيان أسباب عدم وجود هذا التكليف.

3 – هل بالإمكان موافقة مجلس الخدمة المدنية في حال طلبت إحدى الجهات الحكومية تطبيق نظام «العمل عن بعد» بشكل دائم في تلك الجهة؟

4 – يضم مجلس الخدمة المدنية عددا من اللجان منها «اللجنة الاستشارية لتقديم الآراء والمقترحات لحل مشاكل الإدارة الحكومية، ولجنة تطوير النظم الوظيفية، ولجنة متابعة الخطة الخمسية للتطوير الإداري»، يرجى تزويدي بأسماء رؤساء وأعضاء هذه اللجان وخبراتهم وشهاداتهم العلمية وعدد العاملين فيها، وعدد اجتماعات كل لجنة منها منذ يناير 2021 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

5 – ما الاقتراحات والدراسات والتوصيات التي قدمتها اللجان المشار إليها لمجلس الخدمة المدنية منذ عام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وهل وافق عليها المجلس واعتمدها وطبقها؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك إن وجدت.

أسامة الشاهين

الساير للسعيد: هل يواجه مرضى السرطان في المستشفيات الحكومية التأخير في تلقي العلاج؟

وجه النائب مهند الساير سؤالين إلى كل من وزير الخارجية الشيخ د. أحمد الناصر، ووزير الصحة د. خالد السعيد.

ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير الخارجية

نُشر في الجريدة الرسمية في تاريخ 2019/5/19 المرسوم رقم 107 لسنة 2019 بالموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية مصر العربية في شأن ربط أنظمة القوى العاملة بين البلدين إلكترونيا، والتي وُقعت في تاريخ 2018/12/4.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – إحصائية تفصيلية موضحا بها عدد من وظفوا من خلال نظام الربط الآلي مصنفين وفق نوع المهن في القطاع الحكومي.

2 – ورد في البند الثالث من المادة السابعة في مذكرة التفاهم «تسري هذه المذكرة لمدة عامين من تاريخ دخولها حيز النفاذ وتجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهاء العمل بها كتابيا قبل ثلاثة أظهر على الأقل من تاريخ إنتهائها....»، هل خاطبتم الحكومة المصرية لإنهاء العمل بمذكرة التفاهم وذلك بالتزامن مع إقرار القانون رقم 74 لسنة 2020 في شأن تنظيم التركيبة السكانية في أكتوبر 2020 أي قبل انتهاء المدة الفعلية للمذكرة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالمستندات الدالة إن وجدت.

3 – عطفا على البند السابق، هل درستم مدى التعارض بين مذكرة التفاهم والقانون المشار إليه ومدى تأثيرها على سوق العمل في الكويت وسياسة تكويت الوظائف؟

4 – تاريخ الانتهاء من العمل بمذكرة التفاهم وهل توجد أي مذكرات تفاهم أخرى لذات الموضوع؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية عنها.

سؤال إلى وزير الصحة

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل يواجه مرضى السرطان في المستشفيات الحكومية التأخير في تلقي العلاج بسبب عدم توفر الأدوية والعلاجات اللازمة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما الأسباب؟

2 – إحصائية تفصيلية لعدد مرضى السرطان الذين غادروا لتلقي العلاج في دولة مجاورة على نفقتهم الخاصة بعد تعذر توفير العلاجات الكيماوية من وزارة الصحة في موعدها.

3 – صرحت الوزارة أنه لا يوجد نقص في الأدوية مع وجود البدائل لأي دواء في حال عدم توفره وذلك على الرغم من توقف صرف حليب الأطفال ANAMIX INFANT لعدم توفره مع العلم بالحالة الصحية للأطفال مستخدمي هذا النوع والذي يصرف بمعرفة الوزارة، فهل تأكدتم قبل نشر التصريح؟ وما أسباب التظليل بمثل تلك التصريحات التي تخالف الواقع؟

4 – ما الخطوات والإجراءات المتخذة من الوزارة لتوفير الأدوية والعلاجات؟ وما خطتها في معالجة الأمن الدوائي؟

مهند الساير

الجمهور يطالب بإزالة إعلانات «يوتيوب» الموجهة للكويت

طالب عضو مجلس الأمة النائب فايز الجمهور وزيرة المواصلات د. رنا الفارس مخاطبة «يوتيوب» لإزالة الاعلانات المخالفة لديننا وقيمنا، «أسوة بما قامت به حكومة المملكة العربية السعودية».

واضاف الجمهور في تصريح له، «خاصة بعد ماشاهدنا إستجابة إدارة اليوتيوب بإزالة الإعلانات المخالفة للقيم الإسلامية والأخلاقية وذلك للمحافظة على النَشْءُ والجيل القادم».

يُذكر أن الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع وهيئة الاتصالات في السعودية، قد طالبتا في بيان مشترك أمس، موقع «يوتيوب» بإزالة إعلانات «تتعارض مع القيم والمبادئ الإسلامية والمجتمعية»، وذلك على خلفية شكاوى حول الإعلانات «الخادشة» على الموقع في المملكة.

فايز الجمهور

الصقعبي يسأل المضف عن مقترح عمادة «الآداب» بإلغاء الاستثناء من النشر العلمي العالمي بـ«الإنجليزية» للترقية؟

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. علي المضف، نص على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل قُدم تظلم من أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب جامعة الكويت من قرار مجلس الجامعة المبني على مقترح عمادة كلية الآداب بإلغاء الاستثناء من النشر العلمي العالمي باللغة الإنجليزية للترقية؟

2 – هل عُرض مقترح عمادة كلية الآداب على لجنة الترقيات المختصة في قسم اللغة العربية وآدابها قبل عرضه على مجلس الجامعة؟

3 – هل دخل قرار إلغاء الاستثناء من النشر العلمي العالمي باللغة الإنجليزية حيز التنفيذ دون الرد على التظلمات بكتاب رسمي؟

4 – هل رُوعي دقة تخصص اللغة العربية وخصوصيته في قرار إلغاء الاستثناء من النشر العلمي العالمي باللغة الإنجليزية كما هو الحال في كلية الشريعة؟

5 – هل أُجريت دراسة قرار إلغاء الاستثناء من النشر العلمي العالمي باللغة الإنجليزية في القسم المختص قسم اللغة العربية وآدابها؟ وما النتيجة التي انتهى إليها القسم العلمي المختص إزاء القرار؟

6 – هل شُكلت لجنة مختصة قانونية محايدة تضم مختصين قانونيين وأكاديميين للنظر في التظلمات؟ وهل أجابت اللجنة على هذه التظلمات؟

7– كيف تُفوض عمادة كلية الآداب بتلقي التظلمات وهي الجهة التي جرى التظلم عليها؟

عبدالعزيز الصقعبي